تخصصات كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعات الفلسطينية وملاءَمتها لسوق العمل الفلسطيني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية .

" The specializations offered by the faculties of business and economics at the Palestinian universities and how much they are suitable to the Palestinian employment market from the point of view of the academics"

د.خالد محمد الصويص

استاذ مشارك في الاقتصاد

عميد كلية الاقتصاد والإدارة والأعمال

جامعة فلسطين التقنية – خضوري

البريد الالكتروني : sweis2010 @yahoo.com

هاتف : 00970599311803

Dr. Khalid Mohammad Sweis

Associate Prof. in Economics

Dean of Faculty of Economics , Business & Management

Palestine Technical University – Kadourie / Tulkarem - Palestine

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى ملاءَمة تخصصات كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعات الفلسطينية لسوق العمل الفلسطيني . وللوقوف على ذلك فقد تمّ استخدام استبانة مكونة من ثلاثة أقسام : القسم الأول ، يخصص للمعلومات العامة ، أما القسم الثاني، فهو للتخصصات المتوفرة في الجامعات الفلسطينية ، وعددها (15) تخصصا ، أما القسم الثالث فهو يتحدث عن المجالات الرئيسة في الجامعة من إدارة وخريجين وسوق العمل ، ويضم (30) فقرة . ولإغراض جمع المعلومات ، فقد تم توزيع (148) استبانة على الفئة المستهدفة ، وتم استرداد (98) استبانة ، أي بنسبة (66.2 %) وقد عولجت إحصائيا باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، كما استخدمت المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية في ذلك . وقد أظهرت نتائج الدراسة بناءً على وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الفلسطينية ، أن أكثر التخصصات ملاءَمة لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني هو تخصص المحاسبة ، كما أثبتت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس الذين تقل سنوات خدمتهم عن خمس سنوات يرون أن جميع التخصصات الأخرى ملائمة لاحتياجات السوق ، لكنها تحتاج لتغييرات طفيفة ، في حين يرى أعضاء هيئة التدريس الذين تزيد سنوات خدمتهم عن عشرين سنة أن هذه التخصصات ملائمة لاحتياجات السوق .

Abstract:

This study aimed at defining how much the specializations offered by the business and economics faculties at the Palestinian universities are suitable to the Palestinian employment market. To achieve the purpose of the study, a three – section questionnaire consisting of thirty items was designed . The three sections were as the following : the first one deals with general information , the Secord covers the fifteen specializations offered by the Palestinian Universities, and the third covers the main aspects which are universities ' administrations , graduates and employment market. A hundred and forty eight questionnaires were distributed out of which ninety eight ones were returned by ration, 66.2%.

The returned questionings were statistically analyzed using SPSs, arithmetic mean ,standard deviations and percentages,

The findings showed that the most suitable specialization from the perspective at the teachings staff was accounting .Also, it was found that the members of teaching staffs whose experiences was less than five years believe that all the other specializations are suitable but they need some slight modifications. Whereas , academics whose experience is over twenty years think that all specializations suit the employment market.

المقدمة :

من المقومات الرئيسة لاقتصاد أي دولة أن تكون مخرجات التعليم فيها موائمة لاحتياجات سوق العمل ، وألّا تكون هناك فجوة ما بين التعليم وما يطرحه من تخصصات ، وسوق العمل الذي يتطور باستمرار ، ويتطلع إلى كل ما هو جديد ومتطور ومستحدث .

يطوّر رجال الأعمال مدخلاتهم دائماً لما يجدون في ذلك من ربح سريع مقابل هذا التحديث والتطوير . وبالمقابل ، فإن الأكاديميين في الجامعات ، إذا لم يكن لديهم الحافز والرغبة والدعم من إدارتهم الجامعيّة ، فلن يتحقق توازن بين المعطيات في الجانب الأكاديمي ، ومتطلبات سوق العمل الفلسطيني .

ومن خلال حلقة إذاعية قام بتنفيذها مركز هدف لحقوق الإنسان بتاريخ (2011/3/22) عبر أثير (راديو) ألوان من مدينة غزة ، والتي شارك فيها العديد من أساتذة الجامعات والطلبة ، فقد تبيّن أن هناك بعض التخصصات الجامعية التي لا تتناسب واحتياجات سوق العمل ، وضرورة قيام الجامعات بالتعاون والتنسيق فيما بينها لطرح التخصصات المناسبة ، مع ضرورة تجنب تكرار نفس التخصصات في الجامعات (مركز هدف لحقوق الإنسان ،2011) .

ونستطيع القول إن المرحلة الجامعية هي عملية جمع ما بين العلم واحتياجات السوق ، أو هي خدمة لمتطلبات السوق ، وعلى هذا فإن المنجزات الحقيقية لا تكون إلا بالتنمية الشاملة لاقتصاد الوطن والمواطن . ولهذا ، فإن حاجات السوق من الموارد البشرية في التخصصات والبرامج يعتمد على إشراك سوق العمل في عملية التخطيط لهذه التخصصات ؛ لتتلاءم مع احتياجات السوق الحالية والمستقبلية .

وتمثل ، حالياً ، مشكلة توظيف القوى العاملة من الشباب واحدة من أهم القضايا التي تشغل الحكومات المعاصرة ، وهي قضية لا يوجد لها سبب وحيد يمكن الاعتماد عليه لتفسيره ، ولعل هذا ما دفع العديد من الدراسات أن تعزوَ ذلك الى نوعية مخرجات التعليم العالي ، ومدى توافقها مع سوق العمل (العتيبي ، 2007) .

مشكلة الدراسة :-

تكمن مشكلة الدراسة في عدم تجديد التخصصات وتحديثها لكليات الاقتصاد والعلوم الإدارية منذ عشرات السنين رغم التطور والتقدم العلمي . ففي فترة السبعينات وبداية الثمانينات لم يكن هناك وجود لأجهزة الحاسوب (الكمبيوتر) أو شبكات المعلومات (الانترنت) ولكن بعد ذلك ظهر من (خلال استخدام الحاسوب) برامج متقدمة ومتطورة لتخصصات كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية، وهي تعمل على تسهيل العمل بشكل كبير . وبالرغم من هذا التقدم العلمي الكبير فما زالت البرامج والتخصصات الأكاديمية دون تغيير في جامعاتنا ، ولم تواكب التطور التكنولوجي الذي أدى لوجود فجوة بين المخرجات لمهارات الطالب ومواءَمتها لاحتياجات سوق العمل في فلسطين ؛ مما حدا بالباحث أن يتوجه بالسؤال الرئيس للدراسة وهو :

ما مدى ملاءَمة تخصصات كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية لاحتياجات سوق العمل الفلسطيني؟

أهمية الدراسة :

تسهم هذه الدراسة في :

- توفير بعض المعلومات التي قد تفيد عمداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية ، وهيئة الاعتماد والجودة والنوعية ، وعمداء التخطيط والتطوير في الجامعات بشكل خاص من أجل التطوير والتحديث .
- تفعيل التنمية وتبادل الثقافة والخبرات ما بين الكليات وسوق العمل .
- تحفيز الجامعات لتحديث برامجها الأكاديمية وتجديدها ، وتطويرها ؛ لتتناسب مع احتياجات السوق ، إذ إنّ سمات الطالب الخريج أصبحت تختلف مع هذا التقدم والتطور ، ومع ما كانت عليه قبل عدة عقود.
- الاستفادة من التقدم العلمي ودمجه في خطط البرامج الأكاديمية لتتوافق مع سوق العمل.
- قد تسهم هذه الدراسة في ترشيد القبول في برامج معينة ، أو تعديل خطط لبرامج أخرى في الجامعات الفلسطينية .

أهداف الدراسة :

- التعرف إلى التخصصات الضعيفة والقوية في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعات الفلسطينية .
- التعرف إلى وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية لكليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعات الفلسطينية .
- تحليل آراء أعضاء الهيئة التدريسية لكليات الاقتصاد والعلوم الإدارية ومناقشتها في مدى ملاءَمة التخصصات القائمة في الجامعات لسوق العمل الفلسطيني .
- التذكير بأن هناك تغيرات تقنية ، وتقدماً في سوق العمل ، والأصل أن يكون التقدم العلمي والتغيير في الجامعات أكثر سرعة منه في سوق العمل .

الفرضيات :

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\propto$ = 0.05)من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير الجنس .
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\propto$ = 0.05)من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة .
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\propto$ = 0.05)من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير الرتبة العلمية.

مبررات الدراسة :

1. بعد الاطلاع على العديد من الدراسات في مجال موضوع الدراسة ، وجد الباحث أن معظمها يتم فيها أخذ رأي الطالب ، أو جهة العمل وهي مهمة جدا ، إلا أن القليل من الدراسات (في حدود علم الباحث) التي تم توزيع الاستبانه منها على أعضاء هيئة التدريس ، وكانت شاملة لجميع برامج الجامعة . ولهذا ، فإن النتائج – في تلك الدراسات – لن تكون كنتائج هذه الدراسة التي تم تخصيصها لتخصصات كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية .

2. ضرورة معرفة آراء الذين يقومون على تدريس هذه التخصصات ، ولا سيما أن لها خبرات جيدة في هذا المجال ، في حين أن الطلبة لا خبرات لديهم ، كما جاء في نتائج دراسة الحرابي وعكاشة (2008) .
3. تعتبر هذه الدراسة دافعا للجامعات لرفع موازنات كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية للبحث العلمي ، والتي تعدّ من اقل النسب على المستوى العالمي (الصويص ، 2010) .

الدراسات السابقة:

دراسة الظالمي ، وآخرين (2011) : وهدفت هذه الدراسة الى قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل في منطقة الفرات الأوسط في العراق ، كما هدفت ، ايضاً ، الى تحديد نقاط الضعف والقوة في ذلك . وتوصلت الدراسة الى العديد من الاستنتاجات ، ولعل أهمها اتفاق آراء العينة على جودة بعض المخرجات للتعليم الجامعي ، في حين جاء بعضها الآخر عكسيّ النتائج ، إذ تبين أن مؤسسات سوق العمل لم تستثمر مخرجات الجامعات استثماراً تاماً رغم أن تلك المخرجات كانت تتسم بالشمولية التي يمكن أن تغطي معظم احتياجات قطاع الأعمال في سوق العمل .

دراسة عكه (2010) : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مخرجات الجامعات الفلسطينية ، واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية من خلال وصف التوافق بين مخرجات الجامعات وسوق العمل ، وتحليلها وتشخيصها . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتبين من خلالها أنّ إجادة اللغة الانجليزية عنصر أساسي في تحديد أهلية الخريج للالتحاق بسوق العمل، ومستوى التحصيل الأكاديمي الجيد واستخدام الحاسوب من العوامل المحددة لتوظيف خريجي التعليم العالي ، مع ضرورة استفادة الخريج من الأنشطة اللامنهجية بالجامعة وقدرة الخريج على أداء العمل بأقل قدر من التوجيه ، والطموح إلى الارتقاء الوظيفي والأخلاق الجيدة .

دراسة غريبي (2009) : هدفت هذه الدراسة الى ايجاد المشكلات في عدم تواؤم التخصصات الجامعية في سوق العمل ، والقيام بوضع استراتيجية مستقبلية تعمل على توفير الكوادر الوطنية في سد حاجة سوق العمل ، من خلال تطبيق التوازن بين التخصصات النظرية والعملية ، واتباع سياسة التركيز على الجانب العملي ، وتقليص بعض الدراسات النظرية ، واستخدام التقنيات الحديثة ، وتطبيق مبدأ الجودة الشاملة والتقويم والقياس .

دراسة الحرابي، وعكاشة (2008) : هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء واقع الإعداد المهني للطلبة في برامج جامعة العلوم والتكنولوجيا ، وتلبيته لمتطلبات سوق العمل . وقد تم تحليل وثائق وصف البرامج الإدارية والهندسية من حيث الأهداف والمحتوى وأساليب التعليم والتقييم ، وتم الاستطلاع بأخذ آراء الطلاب . وقد تبيّن من نتائج هذه الدراسة أن آراء الطلاب على بعدي التوظيف والتنمية ليست بالمستوى المطلوب ، كما وجدت الدراسة فروقاً بين آراء الطلبة بناء على متغيرات الكلية والتخصصات والمستوى الدراسي ، وكان من أهم التوصيات تطوير الخدمة المتعلقة بالإعداد المهني للطلبة .

دراسة شبانة (2008) : هدفت هذه الدراسة الى الاهتمام بشأن البطالة في فلسطين من المنظور الدولي من خلال تحليل ديناميكية سوق العمل ، بهدف اختبار جدوى المقارنات الدولية المستندة الى المعيار الدولي لإحصاءات العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية ، ومناقشة سلوك القوى العاملة ، وتصنيف الأفراد من حيث علاقتهم بسوق العمل والتغيرات التي تطرأ عليها.

وتم الاعتماد على تحليل البيانات لمسح القوى العاملة الفلسطينية ، ومسح القوى العاملة البريطانية من اجل اجراءات المقارنات بين فلسطين وإحدى الدول المتقدمة . وتبين من خلال النتائج ان كل مجموعات الدراسة تتكافأ في سلوكها مع الأفراد خارج سوق العمل ، سواء في فلسطين أو بريطانيا . وقد بينت الدراسة أنه من المفترض ، بناء على هذه النتائج ، أن يعاد النظر في قابلية معيار الأمم المتحدة لقياس البطالة في فلسطين ، وضرورة أن يتضمن بعض الفئات التي تصنف تقليدياً في فئة الأفراد خارج القوى العاملة .

دراسة مزاهرة، وعلي (2008) : وهي دراسة بعنوان احتياجات السوق لتخصص الاقتصاد المنزلي – تصميم الأزياء ، وهدفت الدراسة إلى التعرف إلى المهارات والمعارف اللازمة للعمل في مجال التخطيط ، سواء أكانَ في الصناعة ، أم التدريس ؛ لتتمكن الكلية التي تطرح هذا التخصص من دمجها في الخطط الدراسية لطلبة البكالوريوس في الاقتصاد المنزلي ، إذ إنّ نسبة البطالة بين السكان الأردنيين تتزايد رغم ارتفاع صناعة الملابس الجاهزة في الأردن ، واحتلال الصناعات الجاهزة المرتبة الأولى في الصادرات ، بسبب اعتمادها ، في الأساس ، في هذه الصناعة على الأيدي العاملة الوافدة ، سواء في التصنيع أم الإشراف أم الإدارة .

وكان من أهم توصيات هذه الدراسة ، هو إعادة النظر في برامج مؤسسات التعليم العالي ؛ لمواكبة احتياجات التنمية وسوق العمل ، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية ، وقطاع الأعمال

، والمجتمع المدني ، لتصبح هذه البرامج أكثر تجاوباً في تهيئة القوى العاملة لمتطلبات التنمية المجتمعية المتجددة.

دراسة العتيبي (2007) : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مشكلة عدم ملاءَمة مخرجات التعليم العالي لاحتياطات سوق العمل السعودي وتشخيصها ، إضافة إلى التعرف إلى متطلبات قطاع الأعمال من مؤسسات التعليم العالي ؛ من اجل التخطيط المستقبلي على أسس واقعية تلبي طموحات الدولة والمجتمع ومتطلبات السوق . وأظهرت النتائج وجود ضعف نسبي في مخرجات التعليم العالي من التخصصات العلمية التطبيقية بالمقارن مع التخصصات العلمية النظرية . وقد كان من أهم التوصيات ضرورة إعادة النظر بالتخصصات ، ومشاركة القطاع الخاص في تجديد المناهج في الجامعات ، وضرورة الاهتمام بالجودة والنوعية للطلاب الخريجين ، وتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة لسوق العمل .

الطريقة والإجراءات:

تتضمن وصفاً للطرق والإجراءات التي تم اتباعها في تحديد مجتمع الدراسة والعينة ، ووصفها ، وشرح الخطوات والإجراءات المتبعة في بناء أداة الدراسة ، ووصفها ، ثم إجراءات صدق أداة الدراسة وثباتها ، وشرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها ، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.

مجتمع الدراسة :

تشكل مجتمع الدراسة من اعضاء هيئة التدريس في كليات التجارة والاقتصاد والبالغ عددهم (148) في كل من : جامعة فلسطين التقنية – خضوري , وجامعة النجاح الوطنية , والجامعة العربية الأمريكية , وجامعة القدس – ابو ديس , وجامعة الخليل , وجامعة بوليتيكنيك فلسطين في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية .

عينة الدراسة:

بلغ حجم عينة الدراسة (148) وهي تمثل جميع أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات المبينة في مجتمع الدراسة ، حيث تم توزيع الاستبانات عليهم ، وتم استرداد (98) استبانه وقد ،

وتم اختيار العينة باستخدام أسلوب العينة المقصودة من اجل جمع البيانات الإحصائية . الجدول الآتي يبين توزيع عينة الدراسة على الجامعات المختلفة المذكورة أعلاه ، موضحا عدد الاستبانات المرسلة لكل جامعة ، وعدد الاستبانات المعادة ، ونسبة الاستبانات المعادة بالنسبة للمرسلة ، وكذلك النسبة المئوية للمعاد في العينة .

جدول (1) توزيع عينة الدراسة حسب الجامعات

الجامعه	عدد الاستبانات المرسلة ويساوي مجتمع الدراسة	عدد الاستبانات المعادة	النسبة المئوية للمعاد	النسبة المئوية في العينة
فلسطين التقنية – خضوري	22	22	100	22.4
النجاح الوطنية	35	24	68.57	24.5
العربية الأمريكية	30	10	33.33	10.2
القدس – أبو ديس	30	20	66.67	20.4
الخليل	14	10	71.42	10.2
بوليتيكنيك فلسطين	17	12	70.59	12.2
المجموع	148	98	66.22	100

الجداول الآتية تبين توزيع عينة الدراسة على متغيراتها المستقلة .

جدول (2) وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	82	%83.7
أنثى	16	%16.3
المجموع	98	%100

جدول (3) وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من (5) سنوات	28	28.6
(10-5) سنوات	31	31.6
(15-11) سنة	16	16.3
(20-16)سنة	8	8.2
أكثر من (20) سنة	15	15.2
المجموع	98	100

جدول (4)وصف عينة الدراسة تبعا لمتغير الكلية

الرتبة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
مدرس	41	41.8
محاضر	24	24.5
أستاذ مساعد	28	28.6
استاذ مشارك	0	0
أستاذ	5	5.1
المجموع	98	100

أداة الدراسة:

تم تصميم استبانه خاصة من أجل معرفة مدى ملاءَمة تخصصات كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية في الجامعات الفلسطينية لحاجات سوق العمل الفلسطيني ، وقد اشتملت أداة الدراسة على جزأين أساسيين هما :

أولا: البيانات الشخصية التي تتعلق بالجنس ، والخبرة ، والرتبة العلمية ، والتخصص , والقسم الذي ينتمي إليه عضو هيئة التدريس .

ثانيا: تكون هذا الجزء من قسمين : القسم الأول ، يتمثل بمدى ملاءَمة التخصصات لسوق العمل من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة , أما القسم الثاني ، فيتكون من جميع فقرات الاستبانة البالغ عددها (30) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات رئيسة ، هي مجال الإدارة في الجامعات ، وعدد فقراته (9) ، ومجال الخريجين وعدد فقراته (7) ، ومجال سوق العمل وعدد فقراته (14) . والجدول الآتي يوضح توزيع فقرات أداة الدراسة على مجالاتها :

جدول (5) توزيع أداة الدراسة على مجالاتها المختلفة

المجالات	أرقام الفقرات كما وردت في الاستبانة	عدد الفقرات
مجال الإدارة في الجامعات	1,2,3,4,5,6,7,8,9	9
مجال الخريجين	10,11,12,13,14,15,16	7
مجال سوق العمل	17,18,19,20,21,22,23,24,25,26,27,28,29,30	14
	المجموع	30

صدق أداة الدراسة و ثباتها:

تم التوصل الى صدق الاداة عن طريق عرضها على ستة محكمين من جهة الاختصاص ، وقد تم اعتماد الفقرات التي اجمع عليها المحكمون ، وتعديل البعض الآخر.

معامل ثبات الاستبانة:

ويعرف الثبات بأنه الدقة في تقدير العلامة الحقيقية للفرد على السمة التي يقيسها الاختبار ، وثبات أداة الدراسة التي استخدمها الباحث ، هي حسب معامل الثبات باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) فكان (0.823) على جميع فقرات الاستبانة ، وهو مناسب للتحليل الإحصائي ولأغراض الدراسة .

إجراءات الدراسة:

تمت الإجراءات الآتية :

1 – تأهيل الاستبانة بصورتها النهائية

2 – تحديد أفراد عينة الدراسة

3- توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة ، وبعد جمع الاستبانات الموزعة ، تم تفريغها في جداول خاصة من أجل معالجتها .

تصميم الدراسة:

تم استخدام أسلوب المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة وجمع المعلومات ، واستخدام التحليل الإحصائي لفحص الفرضيات ؛ بهدف تفسير النتائج . وشملت الدراسة المتغيرات الآتية:

المتغيرات المستقلة:

1- متغير الجنس ، وله مستويان .

2- متغير الرتبة العلمية ، وله خمسة مستويات .

3- متغير عدد سنوات الخبرة ، وله خمسة مستويات .

المتغيرات التابعة : وتمثلت في الاجابة عن فقرات الاستبانة المتعلقة بمعرفة مدى ملاءَمة التخصصات لسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة . ومن أجل معالجة البيانات ، فقد استخدم برنامج الرزم إلاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وذلك باستخدام المعالجات الآتية :

- التكرارات والنسب المئوية .
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار (ت) للعينات المستقلة .
- اختبار تحليل التباين الأحادي .
- معادلة (كرونباخ ألفا) لاستخراج معامل الثبات .

نتائج الدراسة :

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات الإحصائية:

ويتناول الإجابة عن فرضيات الدراسة ، وفحصها إحصائيا على برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) . وفيما يلي ، عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة .

نتائج سؤال الدراسة الرئيس :

قبل أن نبدأ بالتحليل الإحصائي نود الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة وهو :

"ما مدى ملاءَمة التخصصات في كليات الاقتصاد والعوم الإدارية لسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة "

للإجابة عن هذا السؤال ، فقد تم استخدام المتوسطات الحسابية للقسم الثاني من الاستبانة والمتعلق بمعرفة مدى ملاءَمة سوق العمل الفلسطيني لهذه التخصصات ونتائج الجدول الآتي جدول (6).

جدول (6) المتوسطات الحسابية لمدى ملاءَمة سوق العمل الفلسطيني للتخصصات في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية مرتبة تنازليا حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	التخصص	المتوسط الحسابي
1	محاسبة	4.06
2	علوم مالية ومصرفية	3.78
3	ادارة الاعمال	3.72
4	مالية	3.68
5	علوم مالية ومصرفية محوسب	3.66
6	انظمة معلومات ادارية	3.64
7	ادارة المشاريع	3.60
8	انظمة معلومات محاسبية	3.56
9	تسويق	3.51
10	اقتصاد الاعمال	3.50
11	اقتصاد	3.49
12	الادارة الصناعية	3.43
13	الادارة المعاصرة	3.39
14	الادارة العامة	3.37
15	علوم سياسية	3.25

يتضح من خلال نتائج جدول (6) أن المحاسبة حصلت على الترتيب الاول في مدى ملاءَمة سوق العمل الفلسطيني للتخصصات في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية بمتوسط حسابي (4.06) ، وجاء في الترتيب الثاني تخصص العلوم المالية والمصرفية بمتوسط حسابي (3.78) ، في حين جاء تخصص ادارة الاعمال بمتوسط حسابي (3.72) في الترتيب الثالث.

اما الترتيب ألاخير في مدى ملاءَمة سوق العمل الفلسطيني للتخصصات في كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية ، فكان تخصص العلوم السياسية بمتوسط حسابي (3.25) ، يليه تخصص

الادارة العامة بمتوسط حسابي (3.37) ، ثم تخصص الادارة المعاصرة بمتوسط حسابي (3.39).

أما فيما يتعلق في العلاقة بين الجامعة والخريج وسوق العمل ، فقد حسبت المتوسطات الحسابية كنسب مئوية لآراء أعضاء هيئة التدريس ، وعبّرت عن مدى ملاءَمة التخصصات الموجودة لاحتياجات السوق " ونتائج الجداول من (6 – 9) تبين ذلك .

جدول (7) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية مجال الإدارة في الجامعات

الرقم	الرقم بالاستبانة	الفقرة	المتوسطات	النسبة المئوية
1	1	يوجد ضعف في مجال التخصص لدى الخريج	3.6939	73.878
2	2	وصف المساقات للعديد من المواد بحاجة لإعادة صياغة لتتلاءم مع سوق العمل	4.0510	81.02
3	3	ضرورة استحداث مركز معلومات في الجامعات قادر على إعطاء صورة واضحة عن احتياجات سوق العمل ومتطلباته	4.5408	90.816
4	4	لا يوجد تحفيز للطالب يرغبه بالتخصص الذي يدرسه	3.8265	76.53
5	5	ضرورة انتداب اعضاء هيئة تدريسية من الجامعات الى أسواق العمل للعمل المؤقت ولمتابعة كل ما يتطلبه السوق سوق العمل	4.2755	85.51
6	6	ضرورة انتداب عاملين من سوق العمل الى الجامعات لتعريفهم بأسواق العمل وذلك بالتنسيق بين إدارة الجامعة وإدارة المؤسسات أو الشركات لمتابعة كل ما يتطلبه سوق العمل	4.4388	88.776
7	7	ضرورة متابعة الجامعة للطلبة الخريجين في ميادين العمل	4.3163	86.326
8	8	التخصصات التي تطرحها الجامعات قليلة	3.5306	70.612
9	9	التخصصات التي تطرحها الجامعات مكررة ومتشابهة	3.4694	69.388
		الدرجة الكلية	4.0159	80.318

يتضح من خلال جدول(7) في مجال الادارة في الجامعات أن (90 %) من أعضاء هيئة التدريس يرون ضرورة استحداث مركز معلومات في الجامعات قادر على إعطاء صوره واضحة عن احتياجات السوق ومتطلباته ، في حين يرى (88%) ضرورة انتداب عاملين من سوق

العمل إلى الجامعات لتعريفهم بأسواق العمل وذلك بالتنسيق بين ادارة الجامعة وإدارة المؤسسات أو الشركات ، لمتابعة كل ما يتطلبه سوق العمل ، في حين يرى (69%) من أعضاء هيئة التدريس أن التخصصات التي تطرحها الجامعات مكررة ومتشابهة .

جدول (8) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية – مجال الخريجين

الرقم	الرقم بالاستبانة	الفقرة	المتوسطات	النسبة المئوية
1	10	يوجد ضعف بالمهارات والقدرات المطلوبة للوظيفة لدى الخريج	3.8571	77.142
2	11	لا يحصل الطالب على دورات تدريبية	3.7347	74.694
3	12	عدم ملائمة العمل الذي يقوم به الخريج مع التخصص الذي قام بدراسته في الجامعة	3.6122	72.244
4	13	يوجد ضعف في اللغة الانجليزية لدى الخريج	4.3571	87.142
5	14	يوجد ضعف في اللغة العربية لدى الخريج	3.8163	76.326
6	15	يوجد ضعف في استخدام الحاسوب والانترنت لدى الخريج	3.2143	64.286
7	16	عدم قناعة الخريج بالتخصص الذي قام بدراسته	3.4490	68.98
		الدرجة الكلية	3.7201	74.402

يتضح من خلال جدول(8) الذي يمثل آراء اعضاء هيئة التدريس على مجال الخريجين أنّ (87%) من أعضاء هيئة التدريس يرون وجود ضعف لدى الخريجين في اللغة الانجليزية ، في حين يرى (64%) من أعضاء هيئة التدريس انه يوجد ضعف لدى الخريجين في استخدام الحاسوب و (الانترنت) .

جدول (9) المتوسطات الحسابية والنسب المئوية – مجال سوق العمل

الرقم	الرقم بالاستبانة	الفقرة	المتوسطات	النسبة المئوية
1	17	التدريب الميداني في أثناء الدراسة ضعيف	4.0612	81.224

2	18	لا يوجد خبرة كافية لدى الخريج في مجال العمل المناط به	4.0510	81.02
3	19	لا يوجد تقييم لقيمة عمل الخريج وقيمة العائد على المجتمع من العمل	3.8673	77.346
4	20	لا يوجد تقييم في الجامعات لقيمة الوقت	3.6837	73.674
5	21	لا يوجد تقييم في الجامعات لقيمة الهدف	3.5714	71.428
6	22	لا يوجد ربط بين المهارات التي يتعلمها الطالب في الجامعات والعمل بعد التخرج	3.5408	70.816
8	23	الخريج غير قادر على إعداد التقارير فيما يخص العمل	3.5306	70.612
9	24	يوجد ضعف في مهارات الاتصال لدى الخريج	3.5102	70.204
10	25	يوجد ضعف في مهارات الاتصال لدى الخريج	3.7959	75.918
11	26	لا يتمتع الخريج بشخصية قوية	3.4184	68.368
12	27	يوجد ضعف لدى الخريج في مهارات العمل كفريق داخل المؤسسة	3.4796	69.592
13	28	يتم التعيين في الغالب بناء على المحسوبية والواسطة ولا يعتمد سوق العمل على الكفاءة والخبرة	3.7959	75.918
14	29	معظم الطلبة يدرسون تخصصات لا تنسجم مع سوق العمل	3.4286	68.572
15	30	يوجد صعوبة في التطبيق بين المجال النظري والمجال العملي	3.5816	71.632
		الدرجة الكلية	3.6655	73.31

يتضح من خلال جدول (9) الذي يمثل مجال سوق العمل ، أنّ (81%) من أعضاء هيئة التدريس يرون أن التدريب الميداني في أثناء الدراسة ضعيف ، وكذلك يرون انه لا يوجد خبرة كافية لدى الخريج في مجال العمل المناط به ، في حين يرى (68%) من أعضاء هيئة التدريس أنّ الخريج لا يتمتع بشخصية قوية . وأن معظم الطلبة يدرسون تخصصات لا تنسجم مع سوق العمل .

اختبار الفرضيات الإحصائية :

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\propto$ = 0.05) من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير الجنس .

من اجل اختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار –ت للعينات المستقلة ، ونتائج الجدول الآتي توضح ذلك .

جدول (10) نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة على مجالات الدراسة كافّة

المجال	ذكور (ن = 82)		إناث (ن =16)		ت – المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
الادارة في الجامعات	3.9512	0.47626	4.3472	1.41647	-2.039	0.044
الخريجين	3.6916	0.59156	3.8661	0.62481	-1.069	0.288
سوق العمل	3.6629	0.65391	3.6768	0.79282	-0.085	0.933
المجال الكلي	3.7686	0.50531	3.964	0.54752	-1.396	0.166

يتضح من خلال نتائج جدول (10) أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية على كل من مجال الخريجين ومجال سوق العمل ، وكذلك المجال الكلي في اراء اعضاء هيئة التدريس في مدى ملاءَمة تخصصات كليات الاقتصاد والعلوم الادارية لحاجات السوق تبعاً لمتغير الجنس . أي أنه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر حول ملاءَمة التخصصات لحاجات السوق بين الذكور والإناث ، إذ بلغ مستوى الدلالة على هذه المجالات جميعا اعلى من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية (α =0.05) ، في حين نجد ان هناك فرقاً ذا دلالة احصائية في مجال الادارة في الجامعات من وجهات نظر اعضاء هيئة التدريس باختلاف الجنس ، إذ بلغ مستوى الدلالة المحسوب (0.044) وهو اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية ، مما يدل على وجود اختلاف في وجهات النظر بين اعضاء هيئة التدريس الذكور واعضاء هيئة التدريس الاناث ، وهو ما يتضح من خلال المتوسطات ، إذ كان متوسط الاناث أعلى من متوسط الذكور ، أي أن الاختلاف كان لصالح الاناث .

الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto = 0.05$) من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة .

من اجل اختبار هذه الفرضية فقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ؛ لمعرفة وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة .

جدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير عدد سنوات الخبرة على المجالات كافة

المجالات	عدد سنوات الخبرة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الإدارة في الجامعات	اقل من 5 سنوات	28	3.9365	.48895
	10-5 سنوات	31	3.9498	.44707
	15-11 سنه	16	4.2431	1.46522
	20-16 سنة	8	3.9444	0.38029
	اكثر من 20 سنة	15	4.0963	0.50894
الخريجين	اقل من 5 سنوات	28	3.6633	.62960
	10-5 سنوات	31	3.7143	.68313
	15-11 سنه	16	3.6250	.41033
	20-16 سنة	8	3.5714	.55064
	اكثر من 20 سنة	15	4.0190	.50034
سوق العمل	اقل من 5 سنوات	28	3.6760	.68773
	10-5 سنوات	31	3.6751	.66159
	15-11 سنه	16	3.5313	.58494

	20-16 سنة	8	3.4196	.79671
	اكثر من 20 سنة	15	3.9000	.70649
المجال الكلي	اقل من 5 سنوات	28	3.7586	.54304
	10-5 سنوات	31	3.7797	.52698
	15-11 سنه	16	3.7998	.47526
	20-16 سنة	8	3.6452	.49358
	اكثر من 20 سنة	15	4.0051	.49425

يتضح من نتائج جدول (11) أن هناك فروقا في المتوسطات الحسابية في وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة .

ولاختبار فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية ، فقد استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي ، ونتائج جدول (12) تبين ذلك.

جدول (12) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير عدد سنوات الخبرة

المتغير / المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط الانحراف	" ف " المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
الإدارة في الجامعات	بين المجموعات	4	1.275	.319	.601	.662
	داخل المجموعات	93	49.293	.530		
	المجموع	97	50.568			

الخريجين	بين المجموعات	4	1.754	.438	1.241	.299
	داخل لمجموعات	93	32.855	.353		
	المجموع	97	34.609			
سوق العمل	بين المجموعات	4	1.603	.401	.878	.481
	داخل لمجموعات	93	42.465	.457		
	المجموع	97	44.067			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	4	.884	.221	.828	.511
	داخل لمجموعات	93	24.806	.267		
	المجموع	97	25.690			

يتضح من خلال جدول (12) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) وذلك على جميع مجالات الدراسة ، إذ أن مستوى الدلالة المحسوب للمجالات جميعها كان أعلى من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية الصفرية ، وهذا يدل انه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر بين نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة .

الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة(α = 0.05)من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير الرتبة العلمية . من أجل اختبار هذه الفرضية فقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ؛ لمعرفة وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير الرتبة العلمية .

جدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير الرتبة العلمية على المجالات كافة

المجالات	الرتبة العلمية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري

الإدارة في الجامعات	مدرس	41	3.9539	.46546
	محاضر	24	4.1620	1.23554
	استاذ مساعد	28	3.9246	43933
	استاذ	5	4.3333	.20787
الخريجين	مدرس	41	3.7805	.58997
	محاضر	24	3.4405	.68436
	استاذ مساعد	28	3.8163	.40752
	استاذ	5	3.8163	.81691
سوق العمل	مدرس	41	3.7631	.65064
	محاضر	24	3.3929	.84777
	استاذ مساعد	28	3.6837	.47834
	استاذ	5	4.0714	.59548
الدرجة الكلية	مدرس	41	3.8325	.50195
	محاضر	24	3.6651	.66029
	استاذ مساعد	28	3.8082	.35780
	استاذ	5	4.1444	.51293

يتضح من نتائج جدول (13) أن هناك فروقا في المتوسطات الحسابية في وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير الرتبة العلمية .

ولاختبار فيما إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية ، فقد استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي ونتائج جدول (14) تبين ذلك.

جدول (14) نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملائمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير الرتبة العلمية .

المتغير / المجالات	مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	متوسط الانحراف	" ف " المحسوبة	مستوى الدلالة المحسوب
الادارة في الجامعات	بين المجموعات	3	1.407	.469	.897	.446
	داخل المجموعات	94	49.161	.523		
	المجموع	97	50.568			
الخريجين	بين المجموعات	3	2.761	.920	2.716	.049
	داخل لمجموعات	94	31.848	.339		
	المجموع	97	34.609			
سوق العمل	بين المجموعات	3	3.007	1.002	2.295	.083
	داخل لمجموعات	94	41.060	.437		
	المجموع	97	44.067			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	3	1.075	.358	1.368	.257
	داخل لمجموعات	94	24.615	.262		
	المجموع	97	25.690			

يتضح من خلال جدول (14) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto$ = 0.05) ، وذلك على مجالات الادارة في الجامعات ومجال سوق العمل والمجال الكلي ؛ لأن مستوى الدلالة المحسوب لهذه المجالات كان أعلى من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية

الصفرية ، وهذا يدل انه لا يوجد اختلاف في وجهات النظر بين اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير الرتبة العلمية ، في حين نجد من خلال الجدول أنه توجد فروق في وجهات النظر بين اعضاء هيئة التدريس في الجامعات المذكورة في مدى ملاءَمة التخصصات في الجامعات مع سوق العمل تبعا لمتغير الرتبة العلمية على مجال الخريجين ، إذ أن مستوى الدلالة المحسوب = (0.049) ، وهو اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية.

ومن أجل توضيح الفروق التي ظهرت في مجال الخريجين ، فقد استخدم اختبار المقارنات البعدية(LSD) إذ تبيّن نتائج جدول (15) ذلك .

جدول (15) نتائج اختبار المقارنات البعدية(LSD) لمجال الخريجين

(I)الرتبة العلمية	(J)الرتبة العلمية	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
مدرس	محاضر	.34001*	.14960	.025	.0430	.6370
	استاذ مساعد	-.03584-	.14270	.802	-.3192-	.2475
	استاذ	-.24808-	.27573	.371	-.7955-	.2994
محاضر	مدرس	-.34001-*	.14960	.025	-.6370-	-.0430-
	استاذ مساعد	-.37585-*	.16192	.022	-.6973-	-.0544-
	استاذ	-.58810-*	.28614	.043	-1.1562-	-.0200-
استاذ مساعد	مدرس	.03584	.14270	.802	-.2475-	.3192
	محاضر	.37585*	.16192	.022	.0544	.6973
	استاذ	-.21224-	.28260	.454	-.7733-	.3489
استاذ	مدرس	.24808	.27573	.371	-.2994-	.7955
	محاضر	.58810*	.28614	.043	.0200	1.1562
	استاذ مساعد	.21224	.28260	.454	-.3489-	.7733

يتضح من خلال نتائج جدول (15) ان الفروقات تظهر بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس ، المدرسين والمحاضرين ، وذلك لصالح المحاضرين ، إذ أن مستوى الدلالة المحسوب(0.025

) أقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية , كذلك ظهرت الاختلافات في وجهات النظر في مدى ملاءَمة التخصصات لحاجات السوق بين اعضاء هيئة التدريس المحاضرين واعضاء هيئة التدريس من رتبة استاذ مساعد ، لصالح فئة الاستاذ المساعد ، وبين من هم من رتبة محاضر ومن هم من رتبة استاذ ، لصالح من هم برتبة استاذ . وفي الحالتين نجد ان مستوى الدلالة المحسوب اقل من مستوى الدلالة المحدد بالفرضية .

النتائج :

أولا : يتضح من خلال نتائج التحليل الاحصائى الامور الآتية :

1- أثبتت الدراسة أن نسبة هيئة التدريس الذين لديهم سنوات خبرة قليلة (اقل من 5 سنوات) يرون أن التخصصات جميعها ملائمة ، ولكنها تحتاج الى تغييرات طفيفة ، في حين أن نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم سنوات خدمة عالية (أكثر من 20 سنة) والمطالبين بإحداث تغييرات طفيفة على التخصصات كانت اقل من نسبة أصحاب سنوات الخبرة القصيرة. وينعكس ذلك أيضا على باقي التخصصات كافة .

2- بالرغم من عدم اطلاع نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس على التخصصات المتوفرة ، إلا انه أثبتت نتائج الدراسة ان أكثر التخصصات ملاءَمة لاحتياجات السوق حسب رأي أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات المحدد في الدراسة هو تخصص المحاسبة ، كما ان بعض التخصصات مثل إدارة الأعمال والعلوم المالية والمصرفية كانت ملائمة لاحتياجات السوق ، ولكنها بحاجة إلى تعديلات طفيفة .

ثانيا : تعليق الباحث :

1. يتفق رأي الباحث مع دراسة الغريبي (2009) في ضرورة تعليم الطلبة استخدام التقنيات الحديثة ، ودراسة الحرابي وعكاشة (2008) في تطوير الخدمة المتعلقة بالاعداد المهني للطالب ، ودراسة مزاهرة وعلي (2008) في ضرورة اعادة النظر بالتخصصات ومشاركة القطاع الخاص في تجديد المناهج في الجامعات ، والذي بدأ فعلاً في بعض الجامعات الفلسطينية لتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة لسوق العمل الفلسطيني.

2. البرامج الأكاديمية تعتبر الاساس للاقتصاد الوطني فهي ترفد المجتمع باحتياجاته فإن كانت البرامج التي يتم تدريسها في الجامعات تلبي احتياجات السوق وتواكب التطور العلمي فإنها تعمل على زيادة الناتج القومي الاجمالي وتخفّض من التكاليف الانتاجية للشركات العامة والخاصة .

التوصيات

1. انتداب اعضاء هيئة تدريسية من الجامعات الى أسواق العمل للعمل المؤقت ولمتابعة كل ما يتطلبه سوق العمل .
2. عمل شراكة ما بين سوق العمل والجامعات ، وتحفيز السوق من أجل استقبال طلاب الجامعات في هذه التخصصات خلال فترة التدريب الميداني ، شريطة أن تكون هناك رقابة فعلية من قبل الجامعات وهذه المؤسسات على الطلبة في أثناء فترة التدريب الميداني كي يستفيدوا منها بشكل فعال .
3. العمل على صقل شخصية الطالب وتهيئتة للعمل في سوق العمل ، وذلك من خلال دورات تخصصية مجانية تعقدها الجامعة في المجالات المختلفة للعمل .
4. التنسيق بين الجامعات المختلفة في فتح التخصصات ؛ حتى لا يكون هناك تشابه كبير بين التخصصات في الجامعات .
5. العمل على عقد ندوات ومؤتمرات علمية منوعة يتم من خلالها مناقشة ابحاث واوراق علمية من عمل اعضاء الهيئات التدريسية او الطلبة في الجامعات او الباحثين من سوق العمل ، وتوضيح مدى تطبيق نتائج هذه الابحاث ضمن المجالات المختلفة لسوق العمل ، بحيث تتمم دعوة الشركات والمؤسسات لهذه المؤتمرات ، وتشجيعها على تبني هذه المؤتمرات .
6. ضرورة استعمال اللغة العربية للحفاظ على الهوية الثقافية ، وتقوية الطالب للغة الأجنبية ، واستخدام الحاسوب ، إذ أظهرت الدراسة وجود ضعف في ذلك .
7. ضرورة رصد ميزانية خاصة للبحث العلمي والتطوير يستفيد منها أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الاقتصاد والعلوم الادارية ، من خلال ورشات عمل يتشارك فيها الجميع بالأفكار والآراء داخل الجامعة وخارجها (محلية وإقليمية) .
8. ان تكون هناك نظرة مستقبلية شمولية لسوق العمل الفلسطيني ، والعمل على تحقيقها بالتعاون مع هيئة الاعتماد والجودة والنوعية بوزارة التعليم العالي .

9. قيام دائرة الاعتماد والجودة والنوعية بوزارة التعليم العالي بوضع خطط استراتيجية (قصيرة /طويلة المدى) للبرامج التي يحتاجها سوق العمل الفلسطيني .
10. ضرورة تحديث برامج الجامعات بشكل مستمر ، من خلال لجان اشراف من الجامعات وهيئة الاعتماد والجودة والنوعية بوزارة التربية والتعليم العالي .
11. توفير قاعدة بيانات للاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل الفلسطيني .
12. عمل لجان من رجال الأعمال وربطها بأكاديميين من الجامعات لنقل احتياجات سوق العمل للجامعات .
13. استحداث مراكز معلومات في الجامعات قادره على إعطاء صوره واضحة عن احتياجات السوق ومتطلباته .

المراجع والمصادر :

1- الحرابي ، داود، وعكاشة ، محمود(2008) ، واقع الإعداد المهني للطلبة في برامج جامعة العلوم والتكنولوجيا وتلبية لمتطلبات سوق العمل ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد(1).

2- الروس ، سامي ، وحنون ، سامي (2011) ، تأثير الإيمان بالمؤسسة على رغبة العاملين في الجامعات الفلسطينية في الاستمرار بالعمل في جامعاتهم ، مجلة الجامعة الإسلامية ، سلسلة الدراسات الإنساني، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، غزة ، فلسطين .

3- الزعنون ، فيصل ، واشتيه ، عماد (2011) ، البطالة بين صفوف خريجي الجامعات الفلسطينية ، مجلة مركز تطوير الأداء الجامعي ، العدد (1) ، جامعة المنصورة ، بغداد ، العراق .

4- شبانة ، لؤي (2008) ، البطالة الفلسطينية في اطار المنظور الدولي : دراسة مقارنه ، مجلة جامعة النجاح الوطنية ، العدد (22) 6 ، نابلس ، فلسطين .

5- الصويص ، خالد (2010) ، المعيقات الاقتصادية للباحث في جامعة فلسطين التقنية – خضوري ، مجلة جامعة الازهر بغزة ، المجلد 12 ، العدد 2 ، ص667-702 فلسطين .

6- الظالمي ، محسن ، وآخرون (2011) ، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل – دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط ، مجلة المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية .

7- عكه ، محمد (2010) ، مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة ، مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد (144) ، جمهورية مصر العربية .

8- غريبي ، واجب (2009) ، التخصصات الجامعية وسوق العمل ، مجلة علوم إنسانية WWW.ULUM.NL السنة السابعة: العدد (43) .

9- مزاهرة ، أيمن ، وعلي ، علاء (2008) ، دراسة احتياجات السوق لتخصص الاقتصاد المنزلي – تصميم الأزياء ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد 3(22) ، نابلس ، فلسطين .

10- مقابله مع السبوع ، (2012) ، مدير عام هيئة الجودة والنوعية والأداء ، وزارة التعليم العالي، رام الله ، فلسطين .

المواقع الالكترونية :

1. حنون ، رسمية ، والبيطار ، ليلى (2008) ، أوضاع خريجو جامعة النجاح الوطنية (دراسة تحليلية) ، المؤتمر التربوي الأول في جامعة الملك طلال بن الحسين ، عمان ، الأردن .

http://blogs.najah.edu/staff/emp_1305/article/article-2

2. مركز هدف لحقوق الإنسان ، 2011

id=122&www.hadaf-hr.com /Arabic/popup.php?action=printnews

3. الدمياطي ، سلطانة (2010) من المشكلات الأكاديمية لطالبات جامعة طيبة وعلاقتها بمستوى الأداء – دراسة ميدانية .

http://www.fu300.com/vb/showthread.php?t=21177

4. العتيبي ، منير (2007) ،تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي ، مجلة جامعة الكويت ، الكويت .

http://faculty.ksu.edu.sa/5173/Pages/cvarabic.aspx

5. المنيع ، محمد (1420هـ) ، توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة العربية ، ندوة بجامعة الملك سعود المنعقدة في الفترة من 7/9 1420هـ إلى 1420/7/10هـ. بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.

http://www.google.ps/#hl=ar&source&fp=978a8b357b4f85f9